

نيكولا غيو

مرشح باسم فرنسا
لمنصب قاضي في المحكمة الجنائية الدولية

2033 < 2024



انتخابات الدورة الثانية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في نيو يورك، كانون الأول/ ديسمبر 2023.



تواجه المحكمة الجنائية الدولية تحديات أخذة في التزايد بعد انقضاء 52 عامًا على اعتماد نظام روما الأساسي. وتضرر الكثيرون في جميع أنحاء العالم من جراء النزاعات المسلحة التي تؤثر في الطليعة في الضحايا الأكثر ضعفًا. وينشأ عن هذه النزاعات أضرار بيئية تسبب هي بدورها في تبعات على حقوق الإنسان الأساسية من قبيل الحق في الحياة والأمان والصحة وذلك في كل مكان وعلى الصعيدين القصير والطويل.

وفي هذا السياق تبلغ المطالبات بإحلال العدالة حدًا منقطع النظير. وقد تكون الأزمات عبارة عن فرص من أجل التوصل إلى طول مبتكرة وجريئة ترتقي إلى مستوى التحديات التي نواجهها. وإني مقتنع بأننا نستطيع المضي قدمًا في صياغة سياسة جنائية دولية معززة مع الحرص على التأكيد مجددًا على القيم التي أسست عليها المحكمة الجنائية الدولية.

أؤمن بمحكمة أكثر فعالية

وأؤمن بمحكمة أكثر تماسكًا، من أجل ضمان اليقين القانوني. ووضعت التماسك بين قراراتي عينها وقرارات الدوائر الأخرى في صميم أولوياتي طيلة عملي كقاض دولي. ويمكن زيادة استعمال الأدوات التي ترمي إلى تعزيز وحدة الممارسات القضائية مثل الدليل العملي للإجراءات المخصص للدوائر.

وأؤمن بمحكمة جماعية تولي الأفضلية دائمًا إلى الصالح العام عوض الصالح الفردية للقضاة. ولطالما دافعت عن المداولت البناءة بغية الحد من التراء المستقلة المعارضة والموافقة التي تقوّض وحدة المحكمة. ولطالما سعت من أجل إرساء ثقافة مبنية على الثقة مع جميع الجهات الفاعلة في الإجراءات الجنائية من أجل تقليص مستوى النزاع في العملية القضائية وذلك مع الحرص على احترام دور كل جهة.

وأؤمن بمحكمة أسرع من أجل ضمان مهلة معقولة للمتهمين والضحايا على حد سواء. وعملت على وضع مؤشرات أداء للمحاكم الدولية ووضعت برامج زمنية طموحة الأهداف للإجراءات المتعلقة بالقضايا التي رُفعت إليّ أثناء عملي في الدوائر المتخصصة في كوسوفو. وينبغي للقضاة أن يؤديوا دورًا فاعلًا في إدارة الإجراءات.

أؤمن بمحكمة أكثر شمولًا

وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تعكس صورة العالم. ولا ينحصر عمل المحكمة بقارة واحدة وينبغي للمحكمة أن تلبي تطلعات جميع الضحايا. وإني مقتنع بوجود تمثيلها في تركيبها وأنشطتها النساء والرجال بصورة متساوية وتعزيزها للتنوع واحترامها للاختلاف.

وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية كذلك أن توازن بين مختلف الأعراف القانونية وإحياء التنوع اللغوي. وتمثل تجربتي في كل من النظم القانونية في القانون الروماني الجرماني والقانون العام واستعمالي لغتي عمل المحكمة ميزتين تتيحان إحياء هذا التنوع.

وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تكون بيئة عمل حركية ومحفّزة وأمنة. ولطالما روّجت خلال عملي من أجل روح العمل الجماعي ضمن إطار تعاوني يحرص فيه على احترام الجميع. ويجب أن يكرس القضاة وقتهم وأن ينخرطوا يوميًا في تحضير القرارات والجلسات مع فريق الضليعين بالقانون في المحكمة.

أؤمن بمحكمة أكثر صمودًا

ينبغي للمحكمة أن تمثل ضماناً للأمان من أجل الأكثر ضعفاً بغية ضمان الثقة بها. ويتطلب ذلك من القضاة التجرد على اتخاذ قرارات صعبة في بعض الأحيان وبذل جهود جمة في مهمتهم. ولطالما مارست مسؤولياتي بصفتي قاضي دولي بعزم وشجاعة، مهما كان مستوى مسؤولية المتهمين والضحايا.

وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تتألف من قضاة مهنيين مستقلين ومحايدين يتشاركون أخلاقيات مشتركة من أجل ضمان موثوقيتها. ويثبت عملي في الأشهر الماضية مع رؤساء المحاكم الجنائية الدولية من أجل تحديد المبادئ الأخلاقية المشتركة بين جميع القضاة الجنائيين الدوليين التزامي الشديد في المجال الأخلاقي.

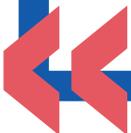
ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تكون حاضرة من أجل التصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين. وتمثل الانتهاكات الفادحة للبيئة وحماية التراث الثقافي وانتهاك كرامة المرأة وجميع الضحايا الضعفاء تحديات أساسية ستواجهها المحكمة في السنوات المقبلة. وجعلتني أعمالني البحثية والتزامي الشخصي بهذه المواضيع منذ سنوات عديدة جاهزاً للتصدي لهذه التحديات.

يجب علينا أن نجري تعاوناً وثيقاً مع منظمات المجتمع المدني وأن نطبق مبدأ التكامل مع الدول والمنظمات الدولية لا سيما من أجل إتاحة مشاركة الضحايا وتعويضهم بصورة أفضل.

ويجب ألا تترك الجرائم الدولية من دون استجابة قضائية حاسمة وشاملة وفعالة، لأن السلام المستدام لن يتحقق من دون عدالة.

ويتطلب ذلك قضاة من أصحاب الخبرة الجادين في العمل والمتمتعين بروح الصالح العام. وجعلني الانخراط في العدالة الجنائية الدولية منذ سنوات عديدة جاهزاً من أجل ممارسة وظائف قضائية دولية بمهنية وحماس وعزم.

نيكولا غيو



خبرة معروفة في مجال حوكمة المحاكم الجنائية الدولية والتدقيق بأدائها

– خبير شارك في إجراء مراجعة مستقلة للمحكمة الجنائية الدولية في مجال الحوكمة (2019-2020)، بعد العمل على وضع مؤشرات أداء للمحاكم الجنائية الدولية (2016)

– رئيس مكتب رئيسة المحكمة الخاصة بلبنان (2015-2019)

مشاركة منتظمة في مشاريع تعليمية وبحثية ترمي إلى تحسين عمل العدالة

– مدير جلسة تدريب موجهة لقضاة وطنيين ودوليين ولا سيما في السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وفرنسا وهولندا (منذ 2012)

– منسق علمي لبرنامج إيتيكا عن أخلاقيات القضاة الجنائيين الدوليين (2022-2023)

خبرة معقدة في قضايا الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب

– قاضٍ دولي للإجراءات التمهيدية في الدوائر المتخصصة في كوسوفو منذ عام 2019 وأصدر أكثر من 350 قرارًا من قبيل تصديق قرارات الاتهام ومذكرات التوقيف والاحتجاز والتفتيش والاحتجاز وإتاحة تدابير حماية الشهود وقبول طلبات المتضررين.

الممارسة القضائية الناطقة بالفرنسية والإنجليزية في بلدان القانون المدني والقانون العام

– وبصورة خاصة قاضي تحقيق (2003-2006)

– قاضي الاتصال في الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن العاصمة (2012-2015)

خبرة مثبتة في مجال الدبلوماسية القانونية والقضائية

– مستشار في الشؤون الجنائية ومستشار دبلوماسي لوزير العدل الفرنسي (2009-2012)

– ممثل فرنسا في المفاوضات في مجال حقوق الملكية الفكرية وحقوق المنشآت في الاتحاد الأوروبي، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2006-2009)

جهات الاتصال

لهاي: ستيفان لوهور
stephane.louhaur@diplomatie.gouv.fr



نيكولا غيو
n.guillou.icc2023@gmail.com

باريس: ماريون سيغار
marion.segard@diplomatie.gouv.fr

نيويورك: إيليز سيرفا
elise.servat@diplomatie.gouv.fr